الأنباء
الجمعة 10 اغسطس 2012

تقرير البورصة اليومي

تباين أداء المؤشرات.. والسوق يفقد مستوى 5700 نقطة

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على تباين في اداء مؤشراته بعد اداء اتسم بالتذبذب مع جنوح للانخفاض في أغلب فترات التداول، وتراجع المؤشر السعري بأكثر من 11 نقطة سلبته الاستقرار فوق مستوى 5700 نقطة وهوى المؤشر العام للسوق إلى ما دون هذا المستوى بإغلاقه عند مستوى 5699,3 نقطة، فيما تحسن اداء المؤشر الوزني وأقفل على ارتفاع بمقدار محدود ليحافظ على بقائه فوق مستوى 393 نقطة، أما المؤشر الجديد كويت 15 فواصل نشاطه الملحوظ واقترب من ملامسة مستوى 950 نقطة.

وبدا جليا منذ بداية الجلسة ان هناك نوايا للبيع بهدف جني الأرباح بعد جلسة أول من أمس التي شهدت عمليات شراء ملحوظة لعدد من الأسهم سواء الرخيصة أو القيادية بهدف المضاربة، وهو ما أدى الى تراجع جميع مؤشرات السوق بشكل واضح وخاصة المؤشر السعري الذي تأثر بانخفاض عدد من الأسهم الرخيصة في أكثر من قطاع ومنها أسهم الأمان والسلام والصفوة والميادين والإثمار، وبلغ أعلى تراجع للمؤشر خلال التعاملات 35 نقطة ليهوي المؤشر إلى مستوى 5685 نقطة، ورغم عمليات الدخول التي شهدتها الجلسة قبل الإقفال على عدد من الأسهم وتقليص حجم الخسائر إلا ان المؤشر العام للسوق أقفل دون هذا المستوى لأول مرة منذ فترة طويلة.

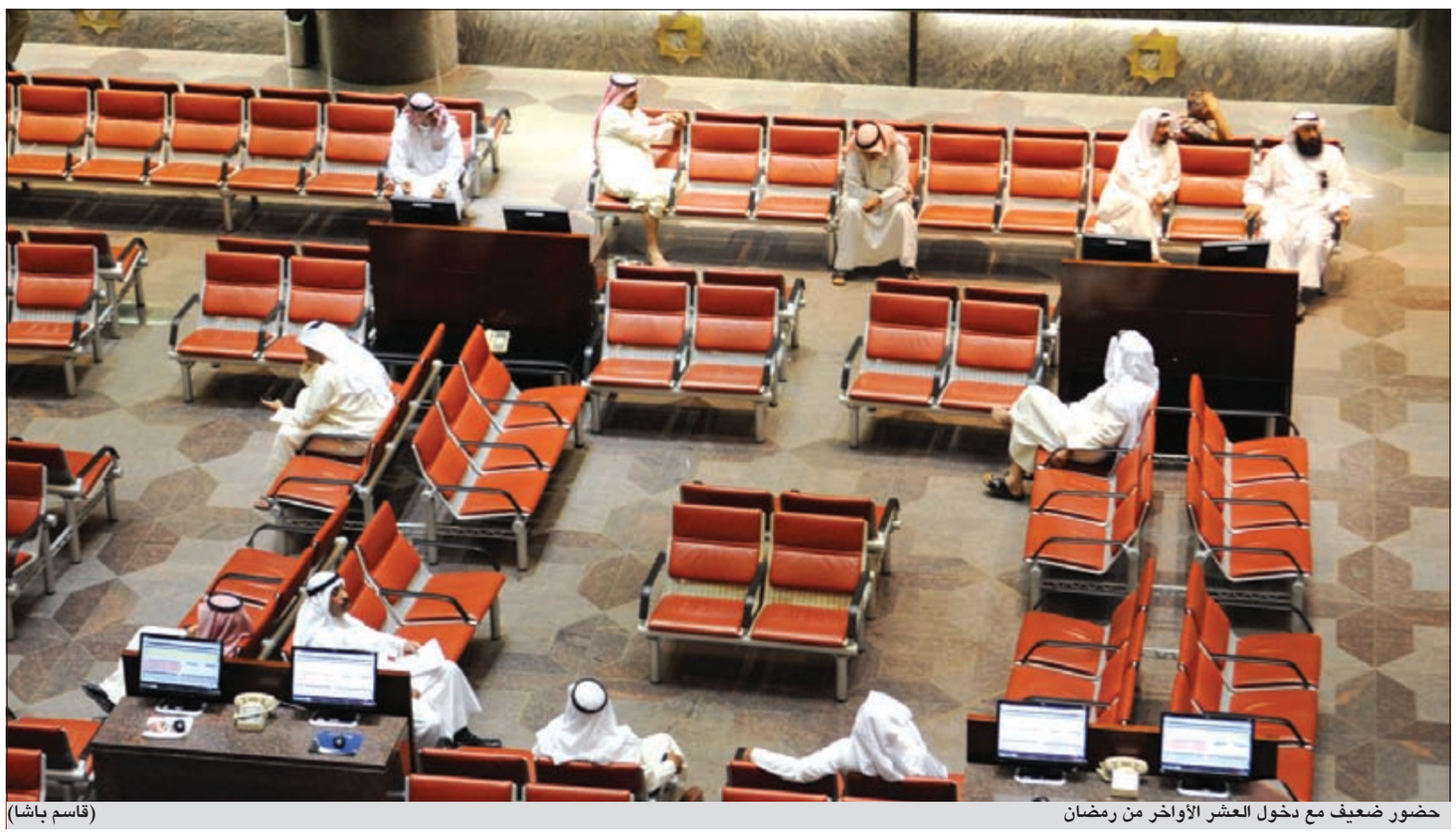
حضور ضعيف مع دخول العشر الأواخر من رمضان (قاسم باشا)

وشهدت الجلسة عمليات تخارج من عدد من الأسهم القيادية والثقيلة مثل زين والوطني والمباني والقرين والصناعات وهو ما أثر على المؤشرين الوزني وكويت 15 ولكن التأثير كان واضحا على الأخير الذي بلغت خسائره قرابة 6 نقاط، ولكنه قبل الإقفال وبسبب تحسن ملحوظ في أداء عدد كبير من الأسهم القيادية وخاصة البنكية مثل بيتك والتجاري وبرقان، فضلا عن تقليص خسائر بعض الأسهم البنكية وفي مقدمتها الوطني وهو ما أدى إلى تحسن أداء المؤشر بشكل ملحوظ وأقفل على ارتفاع بأكثر من 5 نقاط.

وانخفضت القيمة النقدية في جلسة أمس بشكل لافت وتدنت إلى أقل من 10 ملايين دينار بسبب ضعف كميات التداول وضعف تواجد المتداولين في السوق مع دخول العشر الأواخر من رمضان، وسط توقعات بأن تظل معدلات السيولة عند المستوى الحالي مع زيادات أو تراجعات في حدود ضيقة، حيث من المتوقع خلال الجلسات المتبقية من شهر رمضان زيادة عمليات التسييل خاصة كلما اقتربت عطلة عيد الفطر المبارك.

تراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 11,92 نقطة ليستقر عند مستوى 5699,36 نقطة بانخفاض نسبته 0,20٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,67 نقطة بارتفاع نسبته 0,17٪ ليصل إلى مستوى 393,23 نقطة، وكذلك ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 5,19 نقطة ليغلق عند مستوى 949,72 نقطة بارتفاع نسبته 0,54٪. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 83,7 مليون سهم نفذت من خلال 2049 صفقة قيمتها 9,04 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 1,3٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 10,6٪، وتراجعت القيمة الإجمالية بنسبة 19,2٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 3,6 ملايين دينار بنسبة تشكل 40,7٪ من الإجمالي، تصدرها سهم المباني من خلال 1,1 مليون دينار تمثل 12,1٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت 5 شركات على 45,1٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم انوفست من خلال 10,5 ملايين سهم تشكل 12,5٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي الصناعية، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والبنوك، والعقار، والخدمات المالية،

وتراجعت مؤشرات 4 قطاعات هي النفط والغاز، والمواد الأساسية، والسلع الاستهلاكية، والتأمين، ولم تتداول أسهم 4 قطاعات هي التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والمنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

11.92
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,20٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 0,67 نقطة بنسبة ارتفاع 0,17٪ وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 5,1 نقطة بنسبة ارتفاع 0,54٪.

83.7
مليون سهم تم تداولها بقيمة 9,04 ملايين دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 40,7٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم المباني 12,1٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

6
قطاعات ارتفعت مؤشراتها في جلسة أمس تصدرها قطاع العقار بواقع 3,3 نقطة، فيما سجل قطاع السلع الاستهلاكية أعلى تراجع بواقع 12,9 نقطة.

«عربال 2012» يستعرض أسعار الألمنيوم وعوامل السوق في المنطقة

من المقرر أن يشهد مؤتمر الألمنيوم العربي الدولي «عربال» - والذي تستضيفه وتنظمه ألمنيوم قطر في الدوحة خلال الفترة من 20 وحتى 22 نوفمبر القادم - جلسة نقاش حول أسعار مادة الألمنيوم وعوامل العرض والطلب المرتبطة بهذه الصناعة، بالإضافة إلى نظرة تاريخية على مستويات الأسعار المسجلة والتوقعات المحتملة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد أكدت ألمنيوم قطر - المنظم لعربال 2012 - على أن القطاعات الإنتاجية الرئيسية الممثلة للاقتصاد العالمي قد جاءت في مقدمة القطاعات التي تأثرت بتراجع معدلات النمو، ومازالت تعاني المزيد من الضغوط المختلفة، منها ما هو مباشر ممثل بمعدلات الطلب المحلي ومسار أسعار الطاقة اللازمة للتشغيل والإنتاج، ومنها ما هو غير مباشر كارتفاع حدة المنافسة على مستوى الجودة والأسعار والصعوبة في فتح أسواق جديدة، ولاحظت أن تداعيات الأزمة مازالت قائمة وأثرت ومازالت تؤثر على الدول واقتصادياتها وتدفع بمؤشرات النمو إلى أدنى مستوياتها رغم خطط الدعم والتحفيز المستمرة، مشيرة الى انه من المتوقع أن تبقى القطاعات الإنتاجية الرئيسية في دائرة الضغوط على المدين القصير والمتوسط، ذلك أن ارتفاع وتيرة النشاط والطلب تتطلب عودة وتيرة النشاط الاقتصادي إلى مستوياته المسجلة خلال فترة ما قبل الأزمة، الأمر الذي من الصعب حدوثه تبعا للمعطيات القائمة على النظام المالي والاقتصادي العالمي الذي مازال في مرحلة الإنعاش تارة وإعادة الهيكلة تارة أخرى.

محللون: السوق السعودي سيواصل الصعود وتوقعات بجني أرباح قبل العيد

الرياض-رويترز: يقول محللون بارزون إن المؤشر السعودي سيواصل الصعود خلال تعاملات الأسبوع المقبل وهي الأخيرة قبل عطلة عيد الفطر وسيستهدف تجاوز مستوى 7000 نقطة في بداية الأسبوع مع استقرار الأسواق العالمية وصعود أسعار النفط من جانب وارتفاع مستوى السيولة محليا من جانب آخر.

لكنهم توقعوا ظهور عمليات جني أرباح خلال آخر جلستي تداول قبل العطلة مع سعي بعض المستثمرين الأفراد لتوفير سيولة قبل عطلة عيد الفطر ومخاوف البعض من ظهور أخبار سلبية خلال العطلة التي تستمر أسبوعا.

وأنهى المؤشر السعودي تعاملات اول من أمس متراجعا بعدما لامس أعلى مستوى في 5 أسابيع أثناء الجلسة، وخسر المؤشر 0,11٪ ليغلق عند مستوى 6953,6 نقطة.

وقال وليد العبدالهادي محلل أسواق الأسهم «تأخر المؤشر في اختراق مستوى 7000 نقطة هذا الأسبوع بسبب (سهم) سابك الذي دخل في مسار جانبي لكن السوق يتجاهل العوامل السياسية الإقليمية والاقتصادية الخارجية لاسيما بمنطقة اليورو ويتحرك وفقا للسيولة».

وأضاف العبدالهادي أن متوسط السيولة في رمضان بلغ 6 مليارات ريال (1,6 مليار دولار) وهو «الأفضل والأعلى منذ عام 2005» ويقارن بمتوسط سيولة عند 8,9 مليارات ريال منذ بداية العام وهو مؤشر قوي على أن السوق يحاول استئناف ما بدأه من صعود منذ بداية العام.

من جانبه قال هشام تفاحة رئيس إدارة الأصول لدى مجموعة بخيت الاستثمارية «بعد تراجعات مستمرة شهدها السوق خلال الأشهر القليلة الماضية يبدو أنه وصل للقاع والآن بدأ الانتعاش. اتوقع الأسبوع المقبل أن يبدأ المؤشر التعاملات عند مستوى 7000 نقطة».

وتابع «عادة لا توجد محفزات داخلية بالسوق خلال رمضان لكن الأسواق العالمية وأسعار النفط تتحرك بشكل إيجابي ولذلك يتجه السوق نحو ارتفاع تدريجي لكنه ليس حادا».

وأضاف أنه لا يرى أي سبب يدفع المؤشر للنزول دون مستوى 7000 نقطة في بداية الأسبوع.

كما ارتفعت الأسهم اليابانية والأوروبية صباح امس والأميركية مساء اول من أمس مدعومة بالتوقعات بمزيد من خطوات التحفيز المنسقة بين البنوك المركزية.

من جانبه قال العبدالهادي «السوق يحاول تشييد قمة توسعية عند مستوى 7250 نقطة.. فنيا بدأ السوق نمطا تجميعيا منذ 17 أسبوعا ومن المتوقع أن يكتمل خلال 4 اسابيع لتكوين قاع صاعد يدفع المؤشر لمستويات تستهدف 8000 نقطة».

واتفق المحللان على أن بعض المكاسب التي سيسجلها السوق في تعاملات الأسبوع المقبل ربما تقل أو تتلاشى كليا مع سعي المستثمرين لجني ارباح قبل عطلة طويلة.

وسيجري وقف التعاملات بأكبر سوق للأسهم في العالم العربي بنهاية تداول الأربعاء 27 رمضان الموافق 15 أغسطس ليستأنف يوم السبت الموافق 25 أغسطس.

وقال تفاحة «تاريخيا تحدث عمليات جني ارباح قبل عطلة عيد الفطر لكن في ظل كون السوق أساسا شهد عملية جني أرباح وانخفاض قوي (خلال الأشهر الماضية) من المتوقع أن يكون جني الأرباح عند حدود 7000 نقطة».

وأوضح أنه من المتوقع أن يجني المستثمرون المكاسب التي سيسجلها المؤشر خلال الجلسات الثلاث الأولى من الأسبوع المقبل والتي قد تتجاوز 7000 نقطة وأن يحدث تراجع غير حاد ليعود السوق عند مستوى قريب من 7000 نقطة في جلستي الثلاثاء والأربعاء.

.. والمملكة تخفض إنتاج النفط في يوليو

دبي - رويترز: قال مصدر في صناعة النفط أمس ان السعودية أكبر مصدر للخام في العالم أنتجت 9,8 ملايين برميل يوميا من النفط الخام في يوليو بانخفاض 300 ألف برميل يوميا عن انتاج يونيو.

وأضاف المصدر ان السعودية قدمت للأسواق 9,7 ملايين برميل يوميا للأسواق في يوليو في حين خزنت 100 ألف برميل يوميا من الإنتاج.

ويزيد الطلب المحلي على الخام السعودي بشكل حاد في شهور الصيف شديدة الحرارة من يونيو حتى أغسطس، ولم تتوافر أرقام بشأن أحجام الصادرات.

وكان إنتاج السعودية قد ارتفع الى 10,1 ملايين برميل يوميا في ابريل مسجلا أعلى مستوى في أكثر من 30 عاما مع تراجع الامدادات من إيران بسبب الحظر النفطي الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي والذي بدأ سريانه اعتبارا من أول يوليو.

وبعد تراجع قصير في مايو ارتفع الإنتاج السعودي مجددا الى 10,1 ملايين برميل يوميا في يونيو.

وقال وزراء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) في اجتماع في منتصف يونيو انهم سيلتزمون بهدف الانتاج الجماعي البالغ 30 مليون برميل، مما يشير ضمنا الى خفض بواقع 1,6 مليون برميل يوميا من الامدادات الفعلية البالغة 31,6 مليون برميل يوميا وكان من المتوقع ان تساهم السعودية بجزء كبير من التخفيضات.

«الخليج للاستثمار»: استمرار النمو الاقتصادي الإيجابي لدول مجلس التعاون

قالت مؤسسة الخليج للاستثمار في تقريرها الشهري للأسواق الخليجية لشهر أغسطس انه على الرغم من استمرارية وتيرة «المراوحة» التي يتسم بها الاقتصاد العالمي ونموه في حدود 2,5٪ إلى 3٪ إلا انه تلوح في الأفق أكثر من بارقة أمل قد تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي العام.

واوضح التقرير ان البارقة الأولى تتلخص في أن تحقق الصين معدل نمو اقتصادي قد يبلغ 8٪ وفق أحدث توقعات صندوق النقد الدولي، ويستند هذا التفاؤل الى حقيقة أن الاستثمار في الصين قد تزايدت معدلاته في الفترات الأخيرة حتى بات يشكل نسبة تزيد على 46٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين بعد أن كان يمثل 37٪ عام 2007، ويتزامن ذلك مع حقيقة أن الحكومة الصينية قد أعربت عن عزمها على انتهاج سياسات مالية وبنكية توسعية لتجنيب الاقتصاد ما لا تحمد عقباه حال استمرار أزمة اليورو وانتقال عدواها إلى اقتصادات أخرى هامة.

وأما بارقة الأمل الثانية فتتمثل في تراخي أسعار المواد الخام شاملة أسعار النفط متزامنا مع عزم الكثير من البنوك المركزية لاسيما المركزي الأميركي والمركزي الأوروبي على انتهاج المزيد من السياسات التوسعية بهدف دعم وتيرة النمو الاقتصادي شاملة احتمال أن يلجأ المركزي الأوروبي لخفض جديد لأسعار الفائدة لحفز الاستثمار. ويرتبط بذلك أيضا الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها أكبر البنوك في الولايات المتحدة والتي باتت تؤتي ثمارها.

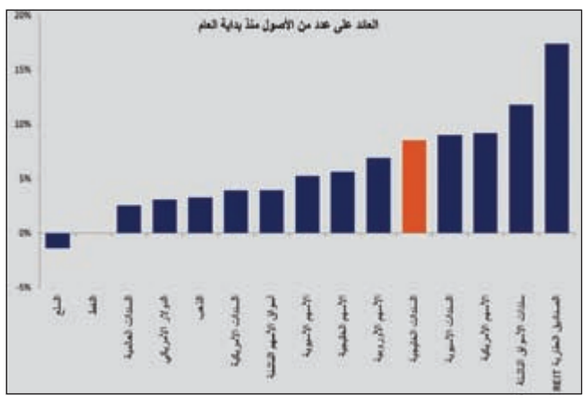

يدل على ذلك أن متوسط حقوق المساهمين لأكبر خمسة بنوك أميركية بلغت مستويات تزيد على 10٪ من المستويات السائدة قبيل الأزمة المالية العالمية وهي بالمناسبة أعلى من المستويات الخاصة بالبنوك الأوروبية وهو ما يعني في التحليل النهائي أن البنوك الأميركية غدت قادرة على مباشرة التوسع في الإقراض حال توافر الظروف المناسبة، ويدل على ذلك أيضا أن الإنفاق الاستهلاكي شاملا الإنفاق على المساكن بات مسؤولا عن حوالي 60٪ من إجمالي معدل النمو الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة العام الماضي والعام الحالي لتاريخه في حين أن التوسع في الصادرات أسهم بحوالي 40٪ من النمو الاقتصادي المتحقق في أميركا. واستمرت وتيرة النمو الاقتصادي الايجابي لدول مجلس التعاون مرتكزة على ثوابت من الإنفاق الحكومي التوسعي مع استمرار ثبات أسعار النفط في حدود 95-102 دولار للبرميل وتزايد وتيرة صادرات النفط والغاز من قبل دول مجلس التعاون فضلا عن تنفيذ القطاعين العام والخاص لحزمة من المشاريع الاقتصادية العملاقة في قطاعات هامة شاملة القطاع الصناعي والمواصلات والاتصالات والطاقة والبنية التحتية واستمرار ارتفاع وتيرة الدخل من القطاع السياحي. وقد وظفت حكومات دول مجلس التعاون مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية الفعالة لمواجهة التقلبات والصدمات الاقتصادية الدولية والإقليمية مما أسهم في استمرار وتيرة التنمية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس، والشاهد على ذلك المرونة التي أظهرتها السياسات الاقتصادية لدول المجلس حيال منطقة اليورو سواء في فترات النمو أو الانكماش. ولخص التقرير مظاهر الدروس المستفادة في ذلك في حرص دول المجلس على توخي الحيطة وعدم الإفراط في الإنفاق في أوقات الرخاء وصرفه في جوانب استثمارية منتجة، كما تسارعت الخطى الساعية إلى الإسراع في تحقيق الوحدة الاقتصادية والاندماج الفيدرالي من الناحية الاقتصادية شاملة الجوانب الخاصة بالسياسات المالية والبنكية، ومن جهة ثالثة أدركت السياسات الاقتصادية حيوية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أوقات الرخاء والشدة على اعتبار أنها تمثل مصدرا للدخل والتوظيف خلال الدورة الاقتصادية برمتها فسعت إلى تنميتها، وأما المظهر الرابع فيتمثل في التفهم العميق بأن قوة الاتحاد الاقتصادي تنبع من العمل على تقوية جميع أعضائه الصغيرة والكبيرة على حد سواء على اعتبار أن ما يضر الصغير يلحق الضرر بالكبير أيضا ومن ثم فإن التعاضد والتكاتف كجسد واحد هو بمثابة ميثاق للاتحاد الخليجي.

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية فقد سادت الأسواق مؤخرا حالة التأهب والانتباه إزاء قانون الرهن العقاري الذي أصدرته المملكة العربية السعودية مؤخرا، ورغم وجود إجماع على أن القانون سيحدث نقلة نوعية في سوق العقار السعودي فقد ثار جدل عن حجم النقلة النوعية من الناحية الاقتصادية وبالإجمال فإن خلاصة الرأي هي أن على البنوك التجارية التي يناط بها تنفيذ القرار أن تراعي الأوضاع المالية للأسر التي تتقدم بطلب قرض عقاري وعدم مبالغة المصارف في اشتراط أن يكون المرتب الشهري لطالب القرض مرتفعا جدا مع مراعاة وجود رهن لائق إلى جانب مطلب أن يستخدم مبلغ القرض في الغرض الذي أعطي لأجله وهو شراء أو بناء منزل وليس لخدمة أغراض استهلاكية يتبدد معها المبلغ المقترض ولا تتحقق بالتالي روح القانون الخاص بالرهن العقاري. وبالتوازي مع ذلك تتوالى التشريعات التي تصدرها البنوك المركزية لدول المجلس والتي تهدف إلى حماية حقوق المصارف والمحافظة على حقوق جمهور المودعين ومن ذلك ما أصدره البنك المركزي الإماراتي مؤخرا والذي حث البنوك التجارية على ألا تقوم بتجميد ودائع الجمهور والسماح بقدر من التجميد فقط في حالة تعثر الدائن في سداد قروض بنكية وفق دفعات شهرية متعاقد عليها ومثبتة.

أسواق الائتمان الخليجية

دفع النمو المتعثر البنوك المركزية حول العالم إلى التحرك حيث كان يوليو شهر تيسير نقدي، فقد شهدت بداية الشهر تمديد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لبرنامجه لشراء السندات المعروف باسم «عملية تويست»، أعقبه خفض البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة إلى أدنى مستوى على الإطلاق بواقع 75 نقطة أساس، فيما مدد بنك إنجلترا برنامجه لشراء الأصول بواقع 50 مليار جنيه إسترليني.

وعلى المستوى العالمي، لم يكن المشهد مختلفا، حيث قام بنك الصين المركزي على نحو مفاجئ بخفض أسعار الفائدة للمرة الثانية خلال شهر واحد في محاولة لحفز النمو، أعقبته خطوة مماثلة من قبل كل من البرازيل وكوريا الجنوبية.بدورها، أعلنت الولايات ارتفاع معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي في الربع الثاني بواقع 1,5٪ في مؤشر على استمرار التباطؤ.

ورغم ذلك، يبقى أكبر بواعث القلق حاليا هو ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الإسبانية والإيطالية، فيما اتجهت كل الأنظار الى الاجتماع الذي عقده البنك المركزي الأوروبي في الثاني من أغسطس الجاري وسط توقعات بإعلان مبادرة تتعلق بسياسة البنك (الذي أعلن رئيسه ماريو دراغي عقب الاجتماع استعداده للتدخل في أسواق السندات شريطة تنفيذ الدول المعنية التزاماتها).

وكان يوليو شهرا جيدا بالنسبة للأسواق الإقليمية، حيث أنهت كل المؤشرات الإقليمية الرئيسية تداولات الشهر على أعلى مستويات لها على الإطلاق.فقد ارتفع مؤشر «إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات والصكوك الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي على أساس شهري ليقفل على مستوى 150,89 نقطة أساس مقارنة مع 148,33 في الشهر السابق، فيما تقلص متوسط العائد على السندات بواقع 7 نقاط أساس لتحقق عائدا قدره 3,82٪.

وشهدت المملكة العربية السعودية في يوليو تطورا مهما تمثل في إقرار قانون الرهن العقاري الذي طال انتظاره، فهذا القانون يضع أيضا إطار تأسيس شركات الرهن العقاري في المملكة.

وإلى جانب ذلك، انتهت حالة الترقب بشأن صكوك «دار الأركان»، حيث تم في الموعد المحدد سداد قيمة الصكوك البالغة مليار دولار.

أما على صعيد التصنيف الائتماني، فقد أبقت وكالة «فيتش» على تصنيفها لشركة الواحة للصناعات الفضائية عند مستوى «AA» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، كما أبقت على تصنيفها لدار الاستثمار الكويتية عند مستوى «AA» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» أيضا. وتبقى الأزمة الأوروبية في واجهة الأحداث العالمية، حيث بدأت الأصول التي تنطوي على مخاطر تطغى على عناوين الأخبار الرئيسية. ومازالت السندات الخليجية تتميز بارتفاع الطلب والقدرة على مقاومة حالات انخفاض الأسواق العالمية كونها مازالت تتداول بأسعار مغرية اذا ما قورنت بالسندات الأخرى ذات التصنيفات المشابهة، الأمر الذي شكل دعما لسوق الإصدارات الأولى بالإضافة إلى السوق الثانوية، ويمثل ارتفاع الطلب المحلي على السندات عاملا آخر من عوامل الدعم حيث شكلت نسبة المستثمرين من الشرق الأوسط ما نسبته 50٪ من مستثمري الإصدارات الخليجية الأولية.